المؤشر السعري
5765.4
بتغير قدره
+18.5
0.32%

«إدارة المشاريع» بالبورصة عرضت تفاصيل المرحلة الثانية من نظام X_stream على «الوسطاء»

علمت «الأنباء» أن إدارة المشاريع بالبورصة اجتمعت أمس مع ممثلين عن شركات الوساطة العاملة بالسوق فيما يشبه ورشة عمل قدمت الإدارة من خلالها شرحا وافيا عن تفاصيل المرحلة الثانية في نظام X_stream والمعروفة باسم Phase 2. وأشارت إلى أن الاجتماع تمحور حول التطبيقات المتعلقة بالمشتقات فيما يتعلق بسوقي الخيارات والآجل. ولفتت إلى أن الاجتماع يعد إيذانا ببدء إجراء التجارب على هذه المرحلة في ظل اقتراب المرحلة الأولى Phase 1 من الانتهاء والتي جرى عليها 11 تجربة وهمية طيلة الأشهر الماضية. من جانب آخر ستجتمع اللجنة التأسيسية للوساطة اليوم (الاثنين) مع مدير عام السوق بالوكالة فالح الرقبة للنقاش حول آخر المستجدات بنظام التداول الجديد لاتخاذ القرار المناسب قبل انعقاد اللجنة الفنية المنوط بها رفع توصية للجنة السوق بنهاية الشهر الجاري.

● شريف حمدي

بانخفاض هائل عن مشاريع 2010 البالغة قيمتها 2,9 مليار دينار نتيجة تأجيل العديد من المشاريع الكبرى

«نفط الكويت» وقّعت 129 عقداً بقيمة 826 مليون دينار في 2011

كشفت احصائية اعدتها شركة نفط الكويت عن ان العقود التي وقعتها الشركة مع شركات المقاولات والانشاءات خلال العام 2011 بلغت قيمتها 826 مليون دينار في مجالي التنقيب والاستكشاف والانتاج للنفط والغاز، وذلك بانخفاض هائل وضخم للغاية مقارنة مع قيمة المشاريع والعقود التي وقعتها الشركة خلال 2010 والتي بلغت 2,9 مليار دينار.

وبينت الاحصائية ان عدد العقود التي وقعتها «نفط الكويت» خلال العام الماضي بلغت 129 عقدا لمشاريع سيتم تنفيذها خلال العامين الحالي والمقبل وبعضها سيمتد للسنوات المقبلة، مشيرة الى ان انخفاض قيمة المشاريع التي وقعتها الشركة يرجع الى تأجيل العديد من المشاريع الكبرى التي كانت تخطط نفط الكويت لتوقيعها خلال العام الماضي وعلى رأسها معالجة التربة الملوثة في حقول جنوب شرق ووسط الكويت والتي تقدر بالمليارات وبعض مشاريع استبدال خطوط امدادات النفط الخام بالاضافة الى مشاريع للمحافظة على الطاقة الانتاجية وتطوير حقول الغاز.

وعزا مصدر مسؤول في «نفط الكويت» انخفاض العقود التي وقعتها الشركة خلال العام الماضي نتيجة التدخل السياسي في القطاع النفطي بشكل واضح وصريح مما نتج عن هذا الامر التباطؤ في ترسية بعض المشاريع المليارية الكبرى لتطوير الانتاج النفطي في حقول الشمال من النفط الثقيل، مشيرا الى ان حالة من الخمول المؤقت دخلت فيها الشركة ويتوقع ان تنفرج هذه الكبوة خلال العام الحالي مع استقرار الاوضاع السياسية.

التدخل السياسي في أمور الشركة أصاب مشاريعها بالشلل التام

تعطيل أكثر من 60٪ من المشاريع المدرجة ضمن السنة المالية 2012/2011 بسبب الاستياء الشديد لقيادات الشركة

وقال المصدر ان التدخل السياسي في امور الشركة اصاب مشاريعها بالشلل التام وأصبحت الشركة ضحية لمنعطفات غير موفقة من الناحية السياسية والتي ادت الى تعطيل مشاريع حيوية وتأخير في تنفيذ استراتيجيات بعيدة المدى، مضيفا ان الشركة تجاهد منذ فترة لتحريك بعض الخطط الاستراتيجية التطويرية لانتاج النفط والغاز والتي تم ادخالها مرحلة الانعاش طوال السنة الماضية.

وأوضح ان العام الماضي شهد تعطيل اكثر من 60٪ من المشاريع المدرجة ضمن السنة المالية 2012/2011. وفي تفاصيل الاحصائية، استحوذ شهر يناير على اكبر قيمة للمشاريع طوال العام الماضي حيث وقعت الشركة عقودا بقيمة 179,8 مليون دينار كان اكبرها مع شركة شلمبرجير لخدمات الحقول بقيمة 70,8 مليون دينار وشركة هاليبرتون بقيمة 49,7 مليون دينار لتقديم خدمات فنية متخصصة في الحقول النفطية.

وأشارت الى ان قيمة العقود في شهر فبراير بلغت 24,7 مليون دينار كان اكبرها مع شركتي الملا لتأجير السيارات والشركة الكويتية لتأجير السيارات بقيمة 5,8 و8,4 ملايين دينار على التوالي، مبينة ان قيمة العقود التي وقعت في شهر مارس بلغت 109,6 ملايين دينار كان اكبرها من نصيب شركة المجموعة المشتركة للمقاولات بقيمة 26,9 مليون دينار لبناء 5 محطات اطفاء في شمال وغرب الكويت بالاضافة الى منطقة برقان. وبينت ان قيمة العقود انخفضت بشكل حاد خلال شهري ابريل ومايو حيث بلغت قيمتهما خلال الشهرين 20,2 مليون دينار و11,5 مليون دينار على التوالي.

وأشارت الى ان قيمة العقود التي وقعتها نفط الكويت في شهر يونيو الماضي بلغت 83,1 مليون دينار، وذهب اكبر عقدين في يونيو لمصلحة شركة هاليبرتون اوفرسيز ومقرها دبي، ولمصلحة شركة الروضتين الواحدة للتجارة العامة، وبلغت قيمة العقد 9,4 ملايين دينار، فيما حصلت على العقد الثاني شركة الغانم انترناشيونال، وبلغت قيمته 32,4 مليون دولار، ويهدف الى استبدال السخانات الحالية في وحدات الشركة التي تقع في خمسة مراكز تجميع للنفط الخام.

وكما ان نفط الكويت وقعت في شهر يوليو الماضي عقود مشاريع بقيمة 43,7 مليون دينار كان اكبرها عقدان لشركة شلمبرجير بقيمة 15 مليون دينار، مبينة انه تم توقيع عقد مع شركة هالبيرتون بقيمة 13 مليون دينار لتقديم الاستشارات والمخططات التجريبية لمشروعات التنقيب والتطوير في عقد بنظام الاستدعاء عند الطلب، وتم منح عقدين لمخططات تجريبية بلغت قيمتهما 2,1 مليون دولار. هذا وقد بلغت قيمة العقود التي وقعتها الشركة في شهر اغسطس الماضي نحو 141,7 مليون دينار، وكان اكبر عقدين من نصيب شركتي شلمبرجير الاميركية وود جروب اللتين تتخذان من مدينة ابردين الاسكتلندية مقرا لهما بقيمة اجمالية للعقدين تقدر بـ 94,9 مليون دينار وذلك لتزويد مضخات كهربائية غاطسة في حقول النفط التابعة للشركة. وقامت الشركة يوم 7 اغسطس بتوقيع عقد مع شركة امكو للهندسة والمقاولات بقيمة 3,2 ملايين دينار، وذلك لتركيب محطة جديدة في منطقة ام العيش ونقل الطاقة الكهربائية من المحطة رقم 3NK، بالاضافة الى حقن الكهرباء من محطة الروضتين الى منطقة الصابرية في شمال الكويت، وتركيب لوحات كهربائية ومفاتيح كهربائية تتألف من 2500 امبير و1600 امبير من كبريات الشركات العالمية المتخصصة في هذا الامر.

وذكرت الاحصائية ان الشركة وقعت في شهر سبتمبر الماضي عقودا قيمتها 165,6 مليون دينار كان اضخمها عقدا مع شركة جي اس الكورية الجنوبية للهندسة والمقاولات بقيمة 151 مليون دينار للقيام بمشروع ضخ مياه في منطقة نفط وارة ضمن حقل نفط برقان في جنوب شرق الكويت، فيما بلغت عقود شهر اكتوبر نحو 14 مليون دينار.

وبينت ان الشركة وقعت 6 عقود في شهر نوفمبر بقيمة 7,7 ملايين دينار كان اكبرها بقيمة 4,9 ملايين دينار مع الشركة الاهلية للوحات الكهربائية لانشاء وتنفيذ محطة كهرباء جديدة في منطقة برقان بطاقة قدرها 11 كيلو فولت و72 ميغاوات.

وأنهت «نفط الكويت» العام بتوقيعها عقودا بقيمة 24,3 مليون دينار خلال شهر ديسمبر حيث قامت الشركة في بداية الشهر بتوقيع 3 عقود بقيمة اجمالية تقدر بـ 13,3 مليون دينار لتقديم خدمات فنية متقدمة ومتخصصة لقطاع التنقيب والتطوير والانتاج مع شركات الخرافي ناشيونال والغانم انترناشيونال للتجارة والمقاولات والمير للخدمات التكنولوجية.

● أحمد مغربي

أبرز عقود «نفط الكويت» خلال 2011

● عقد مع شركة شلمبرجير لخدمات الحقول بقيمة 70,8 مليون دينار وشركة هاليبرتون بقيمة 49,7 مليون دينار لتقديم خدمات فنية متخصصة في الحقول النفطية.

● توقيع عقد مع شركة الغانم انترناشيونال بقيمه 32,4 مليون دولار لاستبدال سخانات في وحدات الشركة التي تقع في خمسة مراكز تجميع للنفط الخام.

● عقد مع المجموعة المشتركة للمقاولات بقيمة 26,9 مليون دينار لبناء 5 محطات إطفاء في شمال وغرب الكويت بالإضافة الى منطقة برقان.

● توقيع عقد مع شركة بيكر هيوز بقيمة 16,5 مليون دينار لتوريد مضخات كهربائية غاطسة.

● عقد مع شركة جي اس الكورية الجنوبية للهندسة والمقاولات بقيمة 151 مليون دينار للقيام بمشروع ضخ مياه في منطقة نفط وارة.

● توقيع عقد مع شركة امكو بقيمة 24,5 مليون دينار لإنشاء 4 محطات للكهرباء في عدد من أماكن الشركة.

قيمة العقود التي أرستها شركة نفط الكويت شهريا خلال 2011	
يناير	179,8
فبراير	24,7
مارس	109,6
أبريل	20,2
مايو	11,5
يونيو	83,1
يوليو	43,7
أغسطس	141,7
سبتمبر	165,6
أكتوبر	14
نوفمبر	7,7
ديسمبر	24,3
الاجمالي	825,9

بنك وربة يعتزم إطلاق خدماته المصرفية المتوافقة مع مبادئ الشريعة للعملاء رسميا خلال الربع الأول

أعلن بنك وربة، الذي تم تأسيسه بموجب مرسوم أميري، أنه سيبدأ عملياته وتقديم خدماته للعملاء خلال الربع الأول من 2012. ويسعى البنك إلى تقديم مجموعة من الخدمات والحلول المتكاملة والمتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك عبر أقسامه الثلاثة: الخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المتنوعة للشركات، وخدمة قطاع الاستثمار.

ويخضع البنك لرقابة كل من بنك الكويت المركزي ووزارة التجارة في الكويت، وتمتلك الهيئة العامة للاستثمار في الكويت الحصة الأكبر في البنك، وهي نسبة 24٪ من إجمالي أسهمه، أما النسبة الباقية من الأسهم والبالغة 76٪ فهي مكتتبة بالكامل من قبل الحكومة وموزعة على كافة المواطنين الكويتيين بالتساوي.

ويسعى البنك، عبر فريق عمله المتكامل من ذوي الخبرات الواسعة في تقديم أفضل الخدمات المصرفية، إلى استقطاب العملاء والمستثمرين للاستثمار في قطاعات النظام المالي الكويتي كافة. وسيجمع التوجه العام للبنك بين القيم التقليدية العريقة والحداثة والتطوير في تزويده للعملاء بطيف متنوع من الحلول والخدمات المتميزة التي تتلاءم واحتياجاتهم المصرفية والاستثمارية.والجدير بالذكر ان بنك وربة باشر فعليا إطلاق خدماته في قطاع الاستثمار، كما قام بتمويل عدد من العمليات في قطاع الشركات من خلال استكمال العديد من الصفقات الهامة في هذا الصدد، ويستعد في المرحلة المقبلة لطرح خدماته للعملاء، من خلال تقديم حلول مصرفية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، في قطاعات الخدمات المصرفية للأفراد.

ويسعى بنك وربة إلى تقديم خدمات متخصصة تتناسب وحاجة العملاء في الكويت، بحيث تساعد العملاء في إدارة مستلزماتهم في السيولة، مع إتاحة المجال أمامهم لتنمية وتطوير أعمالهم وشركاتهم. وتم تصميم مختلف الخدمات بحيث ترتكز بالمقام الأول على العميل وتحقق التوازن المناسب ضمن قطاع المصارف والخدمات المصرفية في الكويت. ويعتمد البنك توجها يخدم العملاء بشكل مباشر وعملي ليمدهم في المقابل بخدمات وحلول مبتكرة تلبي احتياجاتهم على المستويات كافة.

ويخطط بنك وربة، مدفوعا بخططه الطموحة لقطاعاته المختلفة، إلى توفير فرص وإمكانات استثمارية جديدة أمام العملاء الذين يطمحون إلى الارتقاء بشركاتهم وأعمالهم إلى مستويات جديدة ومتميزة.

«الخليج» يطبق بنجاح نظام «سان غارد» لإدارة مخاطر المشروعات المتوافق مع تعليمات «المركزي»

أعلن بنك الخليج عن نجاح تطبيق نظام آلي جديد لإدارة مخاطر المشروعات بالتعاون مع «سان غارد»، إحدى الشركات الرائدة عالميا في مجال البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات. وقد تم الانتهاء من تطبيق هذا النظام في شهر ديسمبر 2011 وفقا لما كان محددا في الجدول الزمني، حيث قام مستشارون من «سان غارد» وشركة الخدمات المالية العربية في البحرين، الموزع الحصري لمنتجات سان غارد في الشرق الأوسط، بالعمل عن كثب مع بنك الخليج لإتمام هذا المشروع.

وسيستخدم بنك الخليج نظام سان غارد الآلي لإدارة خمس فئات من المخاطر من خلال التطبيقات التالية: الاحتساب الآلي لرأس المال وفقا لمقررات «بازل 2» للمخاطر الائتمانية، والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق، وإدارة الموجودات والمطلوبات، وتسعير الحوالات المالية، وإدارة مخاطر السوق، والتي تشمل المحفظة المصرفية ومحفظة التداول، وإدارة المخاطر التشغيلية.

سليم شيخ

وبهذه المناسبة، قال، رئيس مدراء المخاطر والمدير العام لإدارة المخاطر في بنك الخليج سليم شيخ: «يسعدنا أن يكون مصرفنا أول بنك يستخدم مجموعة حلول «سان غارد» لإدارة مخاطر المشروعات من جميع جوانبها، وما يزيد من سعادتنا أننا تمكنا من تطبيق النظام وفقا للجدول الزمني المحدد. ولم يكن تطبيق هذا النظام بالمهمة اليسيرة بل كان حافلا بالتحديات، ولكن بفضل تفاني فريق العمل القائم على المشروع والتزامه واجتهاده تكللت جهودنا بالنجاح وتمكنا من إنجازه في الوقت المحدد. وأود بهذه المناسبة أن أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من ساهم في نجاح هذا المشروع الذي يمثل علامة بارزة في سجل بنك الخليج ويرتقي بمعايير إدارة المخاطر إلى آفاق جديدة في الكويت».

ومن جهته، صرح، مدير عام نطاق المخاطر والأداء في شركة «سان غارد» أندرياس هاغ قائلا: «نحن سعداء لأننا تمكنا من تطبيق نظام «سان غارد» في بنك الخليج بنجاح ووفقا للجدول الزمني المحدد. فحلول إدارة مخاطر المشروعات التي تقدمها شركتنا ستؤدي إلى تعزيز الأداء العام لبنك الخليج بفضل كفاءة النظم المستخدمة حاليا، كما ستساعد على اتخاذ قرارات أكثر دقة والتخفيف من المخاطر بكل شفافية».

وأفاد في معرض تعليقه بأن عملية تطبيق نظام إدارة مخاطر المشروعات في بنك الخليج قد تمت بكل سلاسة وهي تعتبر من العمليات الأسرع والأفضل التي شهدها فريقه في المنطقة.

وسيؤدي استخدام بنك الخليج لهذا النظام الجديد بشكل متكامل – باعتباره أول بنك في الكويت يستخدم النظام بسائر جوانبه – إلى تعزيز قدرة البنك على المراقبة المركزية للمخاطر والسيولة عبر جميع أعماله الأساسية، بالإضافة إلى مساعدة البنك في عملية اتخاذ القرار بقدر أكبر من الدقة، وبالتالي تعظيم العوائد المالية، سواء على المدى القصير أو البعيد.

«العربية للاستثمار»: أدنى مستوى للبورصة في الربع الأخير منذ 7 سنوات

اعتبر التقرير الفصلي الصادر عن الشركة العربية للاستثمار أن سوق الكويت للأوراق المالية «نبل» خلال الربع الأخير من العام 2011، حيث وصل إلى أدنى مستوى منذ 7 سنوات. وقد استمرت مشاعر المتداولين وكذلك التداولات متقلبة خلال الفترة بين شهري أكتوبر وديسمبر في ظل غياب تام للمؤشرات الإيجابية. وانخفض المؤشر العام للبورصة 0,32٪، ليسجل تدهورا مستمرا للفصل الخامس على التوالي.

وقد تعكرت أجواء التداولات بالتطورات السياسية في ديسمبر، والتي أدت إلى استقالة الحكومة وحل مجلس الأمة. كما أن ضعف الأسواق الإقليمية والعالمية، في ظل المخاوف من أزمة منطقة اليورو والنتائج الباهتة للشركات، قد أبقى المستثمرين في الكواليس.

ومن بين الأخبار التي أثرت على البورصة في الفصل الماضي، تعيين شركة زين السعودية خالد العمر رئيسا تنفيذيا جديدا بدل سعد البراك. كما تلقى سهم أجيليتي دعما مقتضبا بعد إعلان الشركة عن التقدم بعرض قيمته 25,6 مليون دينار ضمن المزايدة المطروحة للحصول على حصة إستراتيجية في شركة مستشفيات الضمان الصحي.

وفي الربع الأخير من 2011، تم إيقاف سهم بيت الاستثمار العالمي (جلوبل) عن التداول وذلك في بدايات ديسمبر، بعد أن تخطت خسائر الشركة المتراكمة 75٪ من إجمالي رأس المال كما في نهاية سبتمبر الماضي. بالإضافة إلى ذلك، أعلنت «جلوبل» عن إجراء مفاوضات جديدة مع الدائنين لإعادة هيكلة ديونها مرة أخرى.

يتوقع تقرير الشركة العربية للاستثمار أن ينمو الناتج المحلي الاجمالي في البلاد بنسبة 4,4٪ خلال العام 2011، مدفوعا بالإنفاق الحكومي وأسعار النفط القوية. ومن المتوقع أن يكون الإنتاج النفطي قد ارتفع 7,6٪ خلال العام، بحسب معهد التمويل الدولي. في حين أن نمو القطاع غير النفطي لم ينم أكثر من 3٪، وذلك بسبب الضعف المستمر في القطاع المالي، حيث مازالت البنوك تكافح المعدلات المرتفعة من القروض المتعثرة والنمو الائتماني البطيء.

وترصد ميزانية السنة المالية 2012/2011 نحو 19,44 مليار دينار لإجمالي الإنفاق، بزيادة 11,1٪ عن السنة المالية السابقة، وذلك بسبب زيادة الرواتب والمعونات المقدمة للكويتيين بشكل أساسي، في حين تقدر الإيرادات الحكومية بنحو 13,45 مليار دينار، بارتفاع نسبته 38٪ عن العام السابق.

وقد أظهر الميزان التجاري فائضا بقيمة 5,07 مليارات دينار في الربع الثالث من 2011، وفق بنك الكويت المركزي. إذ بلغ حجم الصادرات 6,8 مليارات دينار خلال الفترة بين يوليو وسبتمبر، في حين سجلت الواردات 1,7 مليار دينار. وكان الميزان التجاري قد أظهر فائضا في الربع الأول والربع الثاني من العام الماضي بقيمة 4,5 مليارات و5,1 مليارات دينار على التوالي.

وكانت وكالة ستاندرد آند بورز العالمية قد راجعت تقييم المخاطر في الصناعة المصرفية المحلية، وخفضته من المجموعة 5 إلى المجموعة 4، أي أقل مخاطرة. كما خفضت الوكالة تقييم مخاطر الاقتصاد من 5 إلى 4 أيضا، في حين منحت مخاطر القطاع المصرفي تقييما في المجموعة 5، مشيرة إلى أن البلاد تواجه «خطرا مرتفعا جدا» في النظام المؤسسي، و«خطرا معتدلا» في الديناميكية التنافسية، و«خطرا منخفضا» في نظام التمويل العام. وقد لفتت ستاندرد آند بورز إلى أن سجل السلطات الكويتية بشأن التشريعات والرقابة ضعيف، خصوصا فيما يتعلق بشركات الاستثمار، المكشوفة عليها البنوك بشكل كبير.

ويتوقع تقرير الشركة العربية للاستثمار أن يشهد اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي نموا بنسبة 7٪ خلال العام 2011. ومن المفترض أن يقفز فائض الحساب الجاري الخارجي نحو 71٪ ليصل إلى 279 مليار دولار في 2011، مرتفعا من 163 مليارا في العام السابق. ويقدر التقرير أن تتخطى أصول دول الخليج الخارجية مبلغ 1708 مليارات دولار في 2011، ويتوقع أن تقفز إلى 1869 مليار دولار في العام 2012.

ويتوقع التقرير أن يكون انتاج النفط الخام في دول التعاون قد ارتفع بنحو 1,2 مليون برميل يوميا إلى 16,4 مليون برميل يوميا في العام 2011، وذلك من 15,2 مليون برميل يوميا في السنة السابقة. أما بالنسبة لإنتاج الغاز فمن المتوقع أن يبلغ 6,3 مليارات متر مكعبة يوميا خلال العام 2011، و6,6 مليارات متر مكعبة يوميا في العام المقبل.

ويتوقع أن تشهد المملكة العربية السعودية نموا بنسبة 5,8٪ خلال العام الماضي، بدعم من نمو القطاع النفطي الذي تخطت نسبته 14,4٪. أما دولة قطر فمن المتوقع أن تسجل نموا بنسبة 6٪ هذا العام، بعد نمو قوي بنحو 18٪ خلال العام 2011. وستشهد دولة الإمارات العربية المتحدة تباطؤا في النمو أيضا من 4,4٪ العام الماضي، إلى 3,1٪ هذا العام. وفي مملكة البحرين، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد 2,4٪ العام الحالي، بعد أن نما بنسبة 2٪ العام الماضي، في حين يقدر أن تنمو سلطنة عمان 4٪ و4,2٪ في العامين 2011 و2012 على التوالي.وسجل الاقتصاد الأميركي نموا بنسبة 1,8٪ خلال الربع الثالث من 2011. ولكامل العام الماضي، من المتوقع أن يكون الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع 1,6٪، لينمو بعدها 1,8٪ خلال العام الحالي.

إلى ذلك، بلغ التضخم في أسعار المستهلك نحو 3,4٪ على أساس سنوي في نوفمبر الماضي، دون تغيير ينكر عن شهر أكتوبر حين سجل 3,5٪. وقد ارتفعت وتيرة التوظيف خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من 2011، مسجلة 80 ألف وظيفة جديدة في أكتوبر و120 ألفا في نوفمبر، وقد قفز الرقم إلى 325 ألف وظيفة في القطاع الخاص الأميركي خلال شهر ديسمبر الماضي، مما يعكس بعض المؤشرات الإضافية عن تحسن سوق العمل في الولايات المتحدة الأميركية.

من ناحية أخرى، أغلقت شركة تأمين الودائع الفيدرالية بنكين آخرين في ديسمبر الماضي، ليصل إجمالي عدد البنوك المفلسة في 2011 إلى 92، مقارنة مع 157 بنكا في 2010 و140 مصرفا في 2009. وكان متوسط إغلاق البنوك نحو 9 شهريا خلال العام المنصرم، مقابل 13 مصرفا شهريا في 2010.

ويتوقع أن يكون الاتحاد الأوروبي قد نما بنسبة 1,5٪ العام الماضي، ومن المفترض أن يرتفع 0,5٪ فقط هذا العام. وقد شهد الناتج المحلي الاجمالي نموا بنسبة 0,2٪ خلال الربع الثالث من 2011، على الرغم من استمرار مكافحة عدوى الديون السيادية. وفي هذه الأثناء، وضعت وكالة ستاندرد آند بورز تصنيف 15 دولة من منطقة اليورو تحت المراقبة مع احتمال تخفيض التصنيفات الائتمانية، وذلك بسبب ظروف التمويل المقيدة والفشل في معالجة أزمة الديون والتحديات الاقتصادية على المدى الطويل. وقد خفض البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة بنحو 0,25٪ إلى 1,25٪ وذلك ابتداء من 9 نوفمبر 2011، في حين يتوقع أن يبقى مستوى التضخم عند 2,6٪ خلال العام الماضي، و2٪ هذا العام و1,8٪ عام 2013.

ومن المتوقع أن تشهد ألمانيا نموا بنسبة 0,6٪ هذا العام، بعد نمو قوي بنحو 3٪ خلال العام الماضي. كما من المفترض أن ينمو الاقتصاد الفرنسي 1,7٪ خلال السنة المالية الحالية. أما بالنسبة للاقتصاد اليوناني، فمن المتوقع أن يكون قد شهد انكماشا بنحو 5,5٪ العام الماضي، وذلك للسنة الرابعة على التوالي. ويقدر العجز في الميزانية بنحو 8,9٪ من الناتج المحلي الاجمالي، في حين أن إجمالي الديون يصل إلى 162,8٪ من الناتج المحلي الاجمالي العام الماضي، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 198,3٪ هذا العام.

يتوقع للاقتصاد الروسي أن يشهد نموا بنسبة 4,1٪ خلال العام 2011، لتنخفض النسبة إلى 3,7٪ العام الحالي، بحسب صندوق النقد الدولي. وتخطط الحكومة لتنويع الاقتصاد والابتعاد عن الاعتماد الكبير على إيرادات النفط والغاز، وذلك عبر زيادة حصة الإيرادات غير النفطية.

وكان البنك المركزي الروسي قد خفض معدل الفائدة الرئيسية بنحو ربع نقطة مئوية الى 8٪ محاولة منه لتحفيز الاقراض المصرفي ودعم النمو الاقتصادي. إلى ذلك، من المفترض ان يبلغ التضخم 6٪ خلال العام 2011، ليتراوح بين 5 و6٪ هذا العام وبين 4,5 و5,5٪ العام المقبل.